النشرة
العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٣٣ / أبريل - يونيو ٢٠٢٤

والآن ما العمل ؟

في الثامن من شهر يوليو ٢٠٢٤ أفرجت صناديق الاقتراع عن نتائج الانتخابات التشريعية وعن إرادة الناخبين الفرنسيين.

فمنذ الإعلان عن نتائج الانتخابات النيابية الأوروبية في التاسع من يونيو/حزيران، انقلبت فرنسا رأساً على عقب، وأصبح من الصعب التنبؤ بما تخبؤه الأشهر المقبلة والتطورات المحتملة.

نتائج الاقتراع الاخير أظهرت عن وجود ثلاثة كتل سياسية لا تستطيع أية كتلة منها الادعاء بأنها قادرة لوحدها على استلام الحكم وإدارة السلطة.

التركيبة السياسية الجديدة هل كانت متوقعة ؟ من المرجح، لأنه بطريقة ما، هكذا كانت الحال بالفعل بعد الانتخابات التشريعية السابقة...

هل تغيّرت تطلعات الفرنسيين، الرجال والنساء على حد السواء، خلال الأشهر الأخيرة الماضية ؟ من المرجح أيضاً. لأنه بات من المؤكد أنه منذ الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٢ - التي حصل فيها جاك شيراك على ٨٢٪ من أصوات المقترعين في الجولة الثانية - لم تتغيّر الأمور كما كان ينبغي، وإلا كيف يمكننا أن نفسر انه خلال الفترة بين الانتخابات التشريعية في يونيو/حزيران عام ٢٠٢٢ والانتخابات التشريعية عام ٢٠٢٤ ، تضاعف عدد الفرنسيين الذين صوتوا لكتلة اليمين المتطرف بأكثر من مرتين ونصف، وبحسابات مختصرة وسريعة ارتفع عدد أصواتهم من أربعة إلى أكثر من عشرة ملايين؟

هذا الواقع أصبح من الضروري التعامل معه ومعالجته بجدية قبل الانتخابات المقبلة ولاسيما الانتخابات الرئاسية الآتية التي ستكون بالطبع الانتخابات الوحيدة التي ستحدد حقا، وبشكل مطلق، نوعية وطبيعة المجتمع الذي يريده الفرنسيون.

لن أدخل، على هذه الصفحات، في الإفاضة في شرح التفاصيل حول أسباب هذا ـ الانفجار ـ . ولكن، أمام الوضع الذي وصلنا إليه، نأمل أن يتم التوصل إلى اعتماد الحلول المناسبة والمتوازنة لخدمة مصالح الفرنسيين، واحترام الأسس الديمقراطية، وأن تراعى مصلحة وإرادة الناخبين أكثر من مصلحة الكتل السياسية التي غيرت الكثير في طريقة توجهها الى الناخبين.

من خلال قراءتي للصحافة العالمية والأوروبية بشكل عام، أرى بوضوح، وخاصة في بعض الدول، أن هناك العديد من التساؤلات، لمعرفة هل يمكن في ظل الوضع الحالي أن تتعرض صورة فرنسا للتشويش والتشويه وان تضعف رسالتها وصوتها؟ نعم، وللأسف، حتى يومنا هذا.

ولهذا السبب، اصبح من الضروري بالنسبة للمؤسسات والهيئات مثل غرفة التجارة العربية الفرنسية، التي مضى على تأسيسها حوالي ٥٤ عامًا، وأيضًا بالنسبة للهيئات الوسيطة والجمعيات التجارية والاقتصادية العودة إلى مهامها الأساسية وهي تعزيز التنمية الاقتصادية للمساهمة في فهم أفضل لقضايا ولتحديات رجال وسيدات الأعمال والنظم البيئية للاقتصاد.

وبالطبع ستواصل غرفة التجارة العربية الفرنسية، أكثر من أي وقت مضى، العمل على تنفيذ مهامها من خلال منشوراتها، ومن خلال تنظيم ورشات العمل والتظاهرات، ومن خلال تنظيمها للنسخة الخامسة للقمة الاقتصادية الفرنسية العربية، المقرر عقدها يومي ١١ و١٢ ديسمبر المقبل، وأكثر من أي وقت مضى، يجب أن تتماشى إجراءاتها مع فهم أفضل واستجابة مثالية لاحتياجات وتوقعات رواد الأعمال، والشركات، والسلطات المحلية، والدول، والمواطنين.

لقد اخترنا عنوان القمة الاقتصادية المقبلة : الحفاظ على مكانة فرنسا في العالم العربي. واليوم، مع بداية شهر تموز/يوليه، انني على قناعة أكثر من أي وقت مضى بأن صوتنا يجب أن يكون أعلى واقوى.

فانسان رينا

كلمة الرئيس : والان ما العمل ؟

المحتويات

- **مقابلة مع سعادة السيدة آن غيغين سفيرة فرنسا لدى تونس.** الصفحة ٢-٤
- **منتدى الاعمال التونسي ٢٠٢٤.** الصفحة ٥
- **آفاق النمو في الدول العربية.** الصفحة ٦
- **تخليص المعاملات الجمركية الخاصة بالمواد الغذائية في السعودية.** الصفحة ٧
- **منتدى رؤية الخليج ٢٠٢٤ .** الصفحة ٨-١٠
- **المبادلات التجارية بين فرنسا والخليج .** الصفحة ١١
- **اخباد اقتصادية خليجية.** الصفحة ١٢
- **اخبار اقتصادية.** الصفحة ١٣
- **اعلان لمجموعة سويز.** الصفحة ١٤

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

مقابلة مع سعادة السيدة آن غيغين، سفيرة فرنسا لدى تونس

تعتبر فرنسا الشريك التجاري الاستراتيجي لتونس، فهي المستثمر الأول فيها، خارج مجال الطاقة، برصيد من الاستثمار المباشر يقدر بـ ٢,٤ مليار يورو من خلال ١٥٦٨ شركة ، معظمها شركات صغيرة ومتوسطة، تساهم في خلق أكثر من ١٦٣,٢٠٠ وظيفة وفرصة عمل . علاوة على ذلك، تعد فرنسا العميل الأول لتونس، حيث تستوعب ما يقارب من ٢٥ بالمئة من صادراتها، وهي المورد الثالث لها، بعد إيطاليا والصين، وسجل حجم التبادل التجاري بين البلدين قيمة ٨,٦ مليار يورو عام ٢٠٢٣ برصيد سلبي لفرنسا قدره ١,٧ مليار يورو . كان لنا شرف قبول سعادة السيدة آن غيغين، سفيرة فرنسا لدى تونس، الإجابة على أسئلتنا لمنحنا صورة عامة عن الاقتصاد التونسي وعن العلاقات التي تربط بين فرنسا وتونس وآفاق تطورها .

على الرغم من التدابير الاستثنائية التي اتخذتها السلطات في قانون المالية للسنة الجارية، تبقى احتياجات تونس التمويلية كبيرة في سياق تزداد فيه الصعوبة بالنسبة لتونس للحصول على القروض في الأسواق المالية في غياب اتفاق مع صندوق النقد الدولي حول الإصلاحات . معالي السفيرة، ما هو تحليلكم للوضع الاقتصادي في تونس؟ وهل أنتم متفائلون بالمستقبل؟

لديّ الثقة في قدرة تونس على إيجاد الحلول والوسائل اللازمة للتغلب على الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجهها اليوم والتي هي في الحقيقة نتيجة للاختلال الهيكلي الماضي المتراكم الذي تفاقم منذ عام ٢٠١١ تحت تأثير الصدمات الخارجية، من بينها الأزمة الصحية مع انتشار جائحة الكوفيد، والحرب الروسية ضد أوكرانيا، وتراجع محاصيل المواسم الزراعية بسبب الجفاف المتواصل منذ سنوات متتالية. ولقد شهد الاستثمار والنمو الاقتصادي تراجعاً ملحوظاً، تراجعت معه قدرة الاقتصاد على توليد فرص العمل وعلى توفير الموارد الضريبية الكافية فعانت أرصدة الميزانية والحسابات الخارجية. لكننا شهدنا العام الماضي تحسناً في ميزان الحسابات الخارجية، وتحسناً واضحاً في الحساب الجاري، الأمر الذي سمح لتونس بإعادة تكوين احتياطيات النقد الأجنبي، التي ارتفعت الآن إلى أكثر من ثلاثة أشهر من قيمة الواردات، وعززت بالتالي قدرة تونس بشكل أكيد قدراتها على احترام التزاماتها الخارجية.

تونس لديها المعطيات لكي تستعيد نشاطها الاقتصادي، لأنها تتمتع بالعديد من المزايا : من بينها اولاً موقعها الجغرافي المركزي في البحر الأبيض المتوسط، بالقرب من السوق الأوروبية، وثانياً بالطاقات البشرية العالية الكفاءة، وباقتصادها المتنوع، وبقطاع التصنيع التصديري المندمج بقوة في سلاسل القيمة المضافة الأوروبية، بالإضافة إلى الإمكانات القوية التي تختزنها في مجال الصناعات التحويلية والطاقات المتجددة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية) ونظامها الديناميكي في مجال الابتكار ونشاط الشركات الصغيرة الناشئة. وتعمل السلطات وبشكل مستمر على مساعدة وتشجيع قطاع التصنيع الذي يشكل القوة الدافعة للنموذج الاقتصادي التونسي، لأنه كما تعلمون لا تملك تونس من الثروات النفطية التي تدر عليها العائدات مثل جيرانها، وأخيرا لا بد من الإشارة إلى الموقع الفريد لتونس الذي يسمح لها بالاستفادة من التحولات العديدة في مجال الطاقة والتحول الرقمي.

فرنسا تشجع شركائها التونسيين في برنامجهم الإصلاحي الذي بإمكانه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى التقليص من حدة المخاطر التي تواجه البلاد. ونحن نعلم بان شركاؤنا التونسيون يدركون أهمية إصلاح الأسس الهيكلية للاقتصاد وأهمية تحسين وضع الميزانية لتسهيل عملية الحصول على التمويل الخارجي وجعله أقل تكلفة، والى إنعاش الاستثمار العام والخاص، وإيجاد مسار نمو ديناميكي للاقتصاد يفتح المجال لتوفير المزيد من فرص العمل والوظائف الجيدة.

الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لتونس، وفرنسا شريكها الأول ضمن الاتحاد. ما هي الروافع التي يمكن لفرنسا تفعيلها على مستواها وعلى المستوى الأوروبي لمساعدة تونس؟

إننا نتقاسم البحر الأبيض المتوسط، بكل ما تعنيه هذه الكلمة وتتضمنه من المشاركة للتراث وللقيم ولثقافة التبادل. إن كثافة روابطنا الاقتصادية والإنسانية تشكل قوة لمواجهة التحديات المشتركة التي تفرضها التحولات العصرية في العديد من الأنظمة والمجالات : التحول البيئي، والطاقة، والتحول الرقمي. والمبادلات التجارية بين فرنسا وتونس تغطي كافة هذه القطاعات، لذلك من البديهي أن يحتل الاقتصاد والتجارة موقعاً هاماً في صلب اهتماماتنا المشتركة، وعلاقاتنا مفيدة ومثمرة لكلا الطرفين وهي في تطور وتنامي مستمرين في جميع القطاعات والمجالات، مع الإصرار على تخصيص أولوية الدور للقطاع الخاص ولرواد الأعمال، إلى جانب الدور الذي

سعادة السفيرة آن غيغن ورئيس غرفة التجارة العربية الفرنسية

تلعبه الهيئات المؤسساتية الرسمية الفاعلة. فالوكالة الفرنسية للتنمية موجودة في تونس منذ عام ١٩٩٢، وهي شريك رئيسي في التنمية المستدامة في تونس من خلال أدواتها المالية المختلفة (القروض، والمنح، والضمانات، والاستثمار في رأس المال، والمساعدة الفنية) وتنشط الوكالة الفرنسية للتنمية وهيئاتها وفروعها العديدة المختلفة المتواجدة في تونس : AFD ، Expertise France، Proparco، Digital Africa، لدعم الدولة والهيئات العامة ومؤسسات القطاع الخاص وقد بلغت قيمة التزاماتها بما لا يقل عن ٤ مليارات يورو على مدى ثلاثين عام، وتقوم حاليًا بتنفيذ ١٣٠ مشروعًا بقيمة استثمارات تبلغ حوالي ٢ مليار يورو.

الزيارة الأخيرة للمدير العام للوكالة الفرنسية للتنمية إلى تونس، في ٢٥ يونيو، أتاحت التوقيع على العديد من اتفاقيات التمويل، من بينها قرض بقيمة ٨٠ مليون يورو لإنشاء خط ائتماني لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقرض بقيمة ٥٠ مليون يورو للشريحة السادسة من البرنامج الوطني لشبكة الصرف الصحي في مناطق وأحياء الطبقات الشعبية، الذي سمح بربط مليون تونسي بشبكة الصرف الصحي. كما تعمل فرنسا بالتنسيق مع شركاء آخرين على توفير الدعم، ولاسيما مع الاتحاد الأوروبي، الذي يقدم دعمًا ماليًا بقيمة حوالي ١٥٠ مليون يورو سنويًا على شكل تبرعات، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية التي تساهم وتشارك فيها فرنسا، كالبنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية، وبنك التنمية الأفريقي.

فرنسا، العميل الرئيسي الأول لتونس، فقدت مكانتها كمورد رئيسي لتونس لصالح إيطاليا، وتواجه المنتجات الفرنسية اليوم منافسة من قبل المنتجات الإيطالية، والألمانية وحتى الصينية أو الروسية والتركية. هل هناك سبب بنيوي لهذا التراجع؟ كيف يمكن تصحيح هذا الوضع؟ وما هي الأدوات التي وضعتها السفارة في هذا الخصوص؟

شهدت فرنسا وغيرها من الدول الصناعية الغربية الكبرى تراجعاً في حصصها في أسواق التصدير العالمية على مدى العقود الأخيرة في سياق عولمة التجارة وصعود الاقتصاديات الناشئة للدول الكبرى. وإذا شهدت فرنسا تراجعاً لحصصها في السوق التونسية، فقد استقرت هذه الحصص في السنوات الأخيرة عند حوالي ١٠٪ من القيمة الإجمالية للسوق التونسي، مما يعني بأن فرنسا لا تزال المورد الرئيسي لتونس، حتى لو شهدت إيطاليا أو ألمانيا زيادة في حصصها السوقية بفضل الآثار الإيجابية لاتفاقية الشراكة الموقعة بين تونس والاتحاد الأوروبي سنة ١٩٩٥.

تونس هي ثاني مستثمر إفريقي في فرنسا. ما هو حجم هذه الاستثمارات وقطاعاتها المفضلة في الاقتصاد الفرنسي؟

أنا سعيدة بتطور الاستثمارات التونسية المباشرة في فرنسا، في قطاعات متنوعة للغاية كالصناعة التحويلية والشركات التكنولوجية الناشئة وأنشطة الخدمات... وتشير كافة أدوات القياس إلى نفس مستوى التقدم للاستثمار التونسي في مختلف القطاعات. وبحسب البنك المركزي التونسي، بلغ رصيد الاستثمارات التونسية المباشرة في فرنسا حوالي ٥٦٠ مليون يورو سنة ٢٠٢١، في حين كان رصيدها سنة ٢٠١٤ يبلغ ١٠٧ ملايين يورو فقط. ووفقًا لهيئة Business France، احتلت تونس عام ٢٠٢٣ المرتبة الأولى، للسنة الثالثة على التوالي، بين المستثمرين الأفريقيين في فرنسا من حيث عدد المشاريع المسجلة (١٩)، والمرتبة الأولى أيضاً من حيث خلق فرص العمل (٣٦١). أخيرًا، جاءت تونس عام ٢٠٢٤ في المرتبة ١٥ عالميًا بين الدول التي تستثمر في فرنسا، وفقًا لمقياس الجاذبية إيرنست إند يونغ مع ١٥ مشروعًا استثماريًا عام ٢٠٢٣، مقابل ١٠ مشاريع عام ٢٠٢٢. وتجدر الإشارة أن تونس هي الدولة الإفريقية الوحيدة المذكورة في هذا المقياس.

أكثر من مليون تونسي يعيشون في فرنسا من بينهم عدد كبير من الخريجين ذوي الكفاءات العالية. ما دور الجالية التونسية في دينامكية المبادلات بين البلدين وبالتحديد من خلال الشركات الناشئة النامية على ضفتي البحر المتوسط؟

من الواضح أن الجالية التونسية في فرنسا تساهم في دينامكية المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين التي تعود بالفعل بالنفع المتبادل لكلا الطرفين. فالعديد من الاستثمارات الفرنسية في تونس يقوم بها رجال أعمال فرنسيين من أصل تونسي، على سبيل المثال مجموعة سيلة مارين التي قامت ببناء مجمعات متخصصة في معالجة الطحالب. وهناك العديد من الشركات الناشئة الموجودة في كلا البلدين تم إنشاؤها على أيدي شباب مزدوج الهوية، مثل شركة واتر كومولوس التي تصنع آلات لتحويل بخار الماء في الهواء إلى مياه صالحة للشرب. هذه الشركات الناشئة هي جزء من هيئة فرانش تيك المتواجدة في تونس والتي تعمل على تسهيل العلاقات التجارية وتطوير النظام البيئي للشركات الناشئة الفرنسية التونسية. وللغاية ذاتها والهدف نفسه، أطلقت Bpifrance مؤخرًا الصندوق ألمغاربي، وخصصت له مبلغ ١٠٠ مليون يورو، لدعم ومساندة الشركات الناشئة والشركات الفرنسية الصغيرة والمتوسطة الناشطة في المغرب والجزائر وتونس.

كما تساهم الجالية التونسية أيضاً في نمو الاقتصاد التونسي من خلال تحويلات الدخل التي توازي ما يقارب ٢ مليار يورو سنويا، يأتي نصفها من التحويلات المباشرة، والنصف الأخر من النفقات خلال الإجازات السياحية، حيث تعد فرنسا الدولة الأوروبية الرائدة بالنسبة لعدد السياح في

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

تونس. لقد قام أكثر من مليون سائح فرنسي بزيارة تونس عام ٢٠٢٣. وإمكانات النمو لتدفق السياح الفرنسيين إلى تونس كبيرة كما يوضح ارتفاع الطلب من قبل السياح الفرنسيين بعد نجاح الخدمات الجوية الجديدة المتوفرة بما فيها واحة توزر.

٦- هل يمكن لتونس أن تلعب دور المنصة للشركات الفرنسية لدخول أسواق جديدة في القارة الإفريقية؟

يبدو لي بأن العلاقات الفرنسية التونسية تشكل مثالا موضحاً للشراكة المفيدة ولدعم الصناعة والازدهار في كلا البلدين، والتي يمكن توسيعها لتشمل العديد من الدول في القارة الأفريقية.

يمكن تعداد في تونس أكثر من ١٥٠٠ شركة برأس مال فرنسي، توظف ١٦٣ ألف شخص وهي تمثل حوالي نصف عدد الشركات الأوروبية الموجودة في تونس، تنشط غالبيتها في قلب قطاع التصنيع الذي يوفر ٧٠٪ من الصادرات التونسية، في إطار سلاسل المعالجة المتكاملة الموجودة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط. ومن خلال الاعتماد على المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة، تصبح الشراكة مربحة للجانبين. فمن ناحية تساهم هذه الشراكة على تعزيز القدرة التنافسية لشركاتنا وتقلص سلاسل التوريد وتحميها وتنوع مصادرها. ومن جهة أخرى تساهم هذه الاستثمارات على تطوير الآلة الصناعية المحلية وتعزز الجاذبية والقدرة التنافسية للصادرات التونسية في الأسواق العالمية، كما تساهم في عملية نقل التكنولوجيا وتنمية المهارات للعمل في دول وبلدان القارة الأفريقية وأوروبا.

هذه الشبكة الواسعة من الشركات الفرنسية الموجودة في تونس تنشط وتعمل أيضاً في بلدان أفريقية عديدة أخرى لان فرنسا هي ثاني أكبر دولة مستثمرة في القارة، ولان الشركات الفرنسية موجودة ومتواجدة هناك من خلال ٤٤٠٠ شركة تابعة توظف أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ عامل وهذا الرقم بارتفاع مستمر وتضاعف بنسبة ٥٠٪ خلال العشر سنوات الماضية. فالعديد من المجموعات الفرنسية الكبيرة التي تصنّع وتنتج في تونس موجودة ومتواجدة أيضًا في بلدان إفريقية أخرى، مما يسمح لتونس بان تصبح منصة للتعامل والتبادل على عدة مستويات.

فرنسا تشجع على تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التونسية وتدعم نموها وتواجدها في الأسواق الأفريقية الأخرى. ولهذا الهدف تم إطلاق برنامج - قوافل - في شهر مايو ٢٠٢٣ بتمويل فرنسي بقيمة ٣,٨ مليون يورو وتحت أشرف هيئة Expertise France هذا البرنامج سيوفر الإمكانية لتدريب أكثر من ٣٠٠ شركة تونسية على اغتنام الفرص المتاحة في الأسواق الأفريقية وتقديم الدعم الفني لحوالي خمسة عشر هيئة لكي تدعم بدورها الشركات التونسية في جهودها للتصدير أو التدويل ودخول الأسواق الجديدة في القارة الإفريقية.

غرفة التجارة العربية الفرنسية هي لاعب فاعل في تطوير العلاقات والمبادلات التجارية بين فرنسا والدول العربية. كيف تقيمون عملها ؟

غرفة التجارة العربية الفرنسية هي محاور أساسي ولاعب ضمن فريقنا الاقتصادي الفرنسي في تونس الذي يضم الهيئة التي توفر الخدمات الاقتصادية الإقليمية في تونس، ومكتب Business France في تونس، والوكالة الفرنسية للتنمية وممثلي الشركات التابعة لها ووكالات Expertise France، Proparco، Digital Africa، وغرفة التجارة والصناعة الفرنسية التونسية، ولجنة مستشاري التجارة الخارجية، وتجمع التكنولوجيا الفرنسية بتونس، وبالطبع الشركاء المدرجين في لائحة eam FranceT Export وبالتالي تلعب غرفة التجارة العربية الفرنسية دور الوسيط في فرنسا لدبلوماسيتنا الاقتصادية في تونس وأشكرها على عملها وعلى التزامها وعلى جهودها المتواصلة في العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية بين الضفتين.

تنظم غرفة التجارة العربية الفرنسية القمة الاقتصادية الخامسة بين فرنسا والدول العربية يومي ١١ و ١٢ ديسمبر. ما هي الرسالة التي يمكنكم ابلاغها بهذه المناسبة؟

أود أولا أن أشدد على قوة العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تربط بين فرنسا وتونس، وهي علاقات قوية ومتينة وتتفرد بشكل استثنائي بين كافة الدول العربية، حتى بالمقارنة مع المغرب والجزائر. حيث تبلغ المبادلات التجارية بين الفرنسية التونسية ما يقارب من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتونس، بينما لا تتجاوز نسبة هذه المبادلات سوى ١٠٪ مع المغرب.

وينعكس هذا التقارب في العلاقات الوثيقة القديمة غالبا بين شبكات الأعمال الفرنسية والتونسية، وفي تعدد الاتصالات الشخصية التي تساهم في روابط الثقة والصداقة، وتؤدي إلى علاقات تجارية ومشاريع تنموية.

أود أن أشجع الشركات الأعضاء في غرفة التجارة العربية الفرنسية على مواصلة الاهتمام بالسوق التونسية، حيث سيكون هناك العديد من الفرص في السنوات القادمة، لاسيما بسبب التحولات العديدة في الكثير من القطاعات التي بدأت تتبلوّر ومن بينها الطاقة والبيئية، التي تستلزم استثمارات كبيرة واتفاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص على وجه الخصوص في مجال الطاقات المتجددة وشبكات الطاقة، وفي مجال المياه، وعلى المدى الطويل في إنتاج الهيدروجين الأخضر والمنتجات المشتقة منه. إن الاقتصاد التونسي متنوع للغاية وهناك أيضًا فرص في مجالات الصحة والصيدلة والسياحة وفي القطاعات الصناعية كالنسيج والصناعات الرقمية والإلكترونية والطيران والسيارات.

ويمكن للعديد من اللاعبين الاقتصاديين الفرنسيين المساهمة بخبراتهم لتلبية هذه الاحتياجات، وستبقى تونس الوجهة المفضلة للتوطين القريب، ونرى ذلك بانتظام من خلال الثقة التي تعبر عنها المجموعات الفرنسية الموجودة في تونس التي تواصل الاستثمار أو تطوير وحدات الإنتاج هناك، معتمدة على الموارد البشرية العالية الكفاءات التي تتكلم الفرنسية بطلاقة. ولا بد من المتابعة في دعم الجهود المبذولة في مجال التعليم والتدريب التي تعتبر من بين الأولويات الضرورية الهامة المفترض من الشركات متابعة الاهتمام والاستثمار فيها.

منتدى الأعمال التونسي ٢٠٢٤

نظمت بيزنس فرانس يوم ٢ يوليو النسخة السابعة لمنتدى الأعمال الخاص بتونس. وفي الوقت الذي تخوض فيه بلاد الياسمين مرحلة انتقالية مزدوجة؛ سياسيا واقتصاديا، اكتسب هذا الاجتماع أهمية خاصة، وأتاح الفرصة لتقييم وضع الاقتصاد التونسي، وقياس معنويات رواد الأعمال على الأرض، ومسح توقعات مختلف الجهات الاقتصادية الفاعلة وتقييم فرص الاستثمار في العديد من القطاعات، لاسيما السياحة، والصناعة، والطاقة، والزراعة، في هذا البلد الذي يتميّز بالمهارات والكفاءات العالية وتستهدف صناعاته ومنتجاته كافة الأسواق الدولية.

السيد ضياء خالد ورئيس غرفة التجارة العربية الفرنسية

سعادة السيدة آن غيغين

في افتتاح أعمال هذا الاجتماع، أكد السيد لوران سان مارتن، مدير عام مجموعة بيزنس فرانس، على جودة الروابط بين مجتمعات الأعمال على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وقال : ينبغي أن يكون هذا المنتدى تفاعلياً لكي يكون منتجاً وايجابياً، ودعا قادة الأعمال إلى تغذية بعضهم البعض بالأفكار من خلال الحوار واللقاءات المتبادلة. علاوة على ذلك، أشار السيد سان مارتن إلى جاذبية السوقين الفرنسية والتونسية وشدد على دور تونس، باعتبارها منصة رئيسية لدخول الأسواق المجاورة الأخرى، وخاصة السوق الليبية.

سعادة السيدة آن غيغين، سفيرة فرنسا لدى تونس، أكدت على العلاقات التجارية القوية بين فرنسا وتونس، وذكّرت بأن فرنسا هي الشريك الاقتصادي الأول لتونس، وبأن حجم التبادل التجاري بين البلدين سجل سنة ٢٠٢٣ ما يقارب ١٠ مليار يورو، أي أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي التونسي، كما أشارت سعادة السفيرة إلى الترابط الاقتصادي بين البلدين في عدة قطاعات والى الحضور القوي للشركات الفرنسية على الأراضي التونسية. وقالت أنه على رغم التحديات الصعبة، فإن الاقتصاد التونسي يستعيد استقراره تدريجيا وأن فرنسا تظل إلى جانب السلطات التونسية في الإصلاحات التي تنتهجها لإنعاش الاقتصاد وجذب الاستثمارات.

سعادة السيد ضياء خالد سفير تونس بفرنسا قال بأن هذا المنتدى سيساهم في تعزيز الأعمال بين البلدين وأشار بأن تونس هي المستثمر الإفريقي الأول في فرنسا، وأن رواد الأعمال التونسيين الشباب الذين يطلقون مشاريعهم الناشئة في فرنسا ويتفوقون بديناميكيتهم المميزة، يساهمون بقوة في تطوير العلاقات بين البلدين، كما ذكّر سعادة السيد ضياء خالد أن بلاده منخرطة في تحولات اقتصادية واسعة، وأشار أن فرنسا مهمة بالنسبة لتونس، وبان تونس مهمة بالنسبة لفرنسا وقال علينا العمل يداً بيد والتعاون.

بعد هذه الجلسة الافتتاحية، تم تنظيم عدة طاولات مستديرة جمعت العديد من قادة الأعمال والخبراء الاقتصاديين لعرض القطاعات الرئيسية للاقتصاد التونسي. المائدة المستديرة الأولى، التي نظمت حول الآفاق الاقتصادية ومناخ الأعمال، أتاحت تقييم وضع الاقتصاد التونسي ومناقشة آفاقه الإيجابية، علاوة على ذلك، أتاحت هذه المائدة عرض شروط الاستقرار والعمل للشركات الاجنبية في تونس، ولاسيما العروض المواتية للغاية التي يوفرها نظام الأوفشور أو نظام الشركة ذات المسؤولية المحدودة مع مساهم واحد.

المائدة المستديرة الثانية التي نظمت حول موضوع الصناعة والابتكار وإزالة الكربون سمحت للمتحدثين بعرض انتعاش بعض القطاعات الصناعية، لاسيما قطاع صناعة المعدات للسيارات الذي يعمل بشكل جيد ويستفيد من التغييرات الجارية في مجال التخفيف من استهلاك الطاقة الهيدروكربونية. كما ناقش المتحدثون قطاع آخر، وهو قطاع الطاقة المتجددة، الذي سيغير قواعد اللعبة في الاقتصاد التونسي. ووفقا لجميع المشاركين، تحتاج تونس، وهي دولة صناعية، إلى الانخراط في تحول الطاقة والتركيز على الهيدروجين الأخضر. الطاولتين المستديرتين الأخيرتين تم تنظيمهما حول الزراعة والسياحة والصحة ودعم التنمية المشتركة وسمحت بتسليط الضوء على هذه القطاعات الأساسية في الاقتصاد التونسي ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي واحتياجاتها التمويلية للتطور والتوسع والآليات المتوفرة لتلبيتها.

الغرفة التجارية العربية
الفرنسية بوابة العبور الى
الاسواق التجارية
الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

آفاق النمو في عمان والكويت والأردن

نشر صندوق النقد الدولي في شهر يونيو/ حزيران الماضي نتائج المشاورات التي أجراها في عدة دول عربية، من بينها سلطنة عمان والكويت والأردن. وفيما يلي نظرة على توقعات الصندوق لآفاق النمو في هذه الدول.

النشاط الاقتصادي في سلطنة عمان يتابع مسار النمو، على الرغم من التخفيضات في إنتاج النفط في إطار اتفاق أوبك +، هذا ما قاله خبراء صندوق النقد الدولي في تقريرهم الأخير وأشاروا أن الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة ارتفع بنسبة ١,٣٪ في عام ٢٠٢٣، مدفوعاً بنمو الأنشطة غير الهيدروكربونية. ووفقا لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يظل هذا النمو معتدلا عند نسبة ٠,٩٪ في عام ٢٠٢٤، قبل أن يتسارع إلى ١,٤٪ في عام ٢٠٢٥، مدعوما بانتعاش النشاط في قطاع النفط، بعد التخفيف المتوقع لحصص الإنتاج في دول مجموعة أوبك+. ومن المتوقع أن يصل النمو غير النفطي إلى ٢,٦٪ في ٢٠٢٤ و٣,٢٪ في ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٢,١٪ في ٢٠٢٣، وذلك بفضل استمرار الإصلاحات والمشاريع الاستثمارية. على جانب التضخم، يشير خبراء الصندوق أنه قد تباطأ بشكل ملحوظ، من ٠,٩٪ في عام ٢٠٢٣ إلى الصفر بين يناير ومارس ٢٠٢٤، مما يعكس استمرار التباطؤ في التضخم وعلى وجه الخصوص بالنسبة لاسعار السلع والمواد الغذائية وخدمات النقل.

وفيما يتعلق برصيد الميزانية الذي حقق فائضاً بنسبة ٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣، فمن المتوقع أن يبقى على مساره على المدى المتوسط، مدعوما بإيرادات هيدروكربونية مريحة. ويقول خبراء الصندوق بان توقعات النمو، تبقى مرتبطة بأسعار النفط العالمية، وباستمرارية تنفيذ الإصلاحات في إطار رؤية عمان ٢٠٤٠، بالإضافة إلى الاستثمارات التي يقوم بها الشركاء الإقليميون، علماً بان التوترات الجيوسياسية في المنطقة يمكنها أن تغير الوضع.

في الكويت، توقف التعافي الاقتصادي الذي بدأ بعد الجائحة وانخفض النشاط الحقيقي بنسبة ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٣، بسبب انكماش القطاع النفطي بنسبة ٣,٤٪ وضعف النمو في القطاع غير النفطي الذي تقدم بنسبة ٠,٨٪ فقط. ويتوقع خبراء الصندوق أن ينكمش الاقتصاد الكويتي بنسبة ١,٤٪ أخرى في عام ٢٠٢٤، مع انخفاض إنتاج النفط بنسبة ٤,٣٪ وذلك على الرغم من المسار الجيد للقطاع غير النفطي المتوقع أن ينمو بنسبة ٢٪. أما بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الأخرى، فمن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم الذي بلغ ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٤، كما من المتوقع أن ينخفض رصيد الموازنة البالغ ١١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣ إلى ٤,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة لخبراء صندوق النقد الدولي، فإن التوقعات الاقتصادية في الكويت لا تزال تعتمد على تقلب أسعار النفط، وعلى الصدمات المحتملة في سوق النفط العالمية.

وفيما يتعلق بالأردن، يشير صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد الأردني أظهر مرونة وحقق نمواً بنسبة ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٣، على الرغم من تباطؤ النشاط في الربع الأخير بسبب الحرب بين إسرائيل وغزة. وتقلص عجز الحساب الجاري بشكل كبير، إلى أقل من ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣، وزادت احتياطيات النقد الأجنبي إلى أكثر من ١٧ مليار دولار. وباستثناء حدوث تصعيد إقليمي من المتوقع أن تستمر آفاق الاقتصاد الأردني في إظهار المرونة. ومن المتوقع أن يبلغ النمو ٢,٤٪ هذا العام، وأن يبلغ العجز في الحساب الجاري نحو ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. متابعة تنفيذ الإصلاحات، من المتوقع أن ينتعش النمو عام ٢٠٢٥ إلى ما يقارب من ٣٪، وأن يتقلص عجز الحساب الجاري، شرط انتهاء الحرب وتخفيف آثارها.

آفاق النمو في منطقة جنوب وشرق المتوسط

نشر البنك الأوروبي للتنمية ولإعادة الأعمار توقعاته الاقتصادية في شهر مايو الماضي لمنطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، التي تضم خمس دول وهي المغرب ومصر ولبنان وتونس. وأشار البنك في توقعاته الى تسارع النمو في دول المنطقة من ٢,٧ بالمئة في ٢٠٢٣ إلى ٣,٤بالمئة في ٢٠٢٤ وإلى ٣,٩بالمئة في ٢٠٢٥، مع دخول برامج الإصلاحات حيز التنفيذ.

بالنسبة للمغرب، تتوقع المؤسسة أن يحقق الاقتصاد المغربي نمواً بنسبة ٣٪ في عام ٢٠٢٤، وهو معدل مستقر مقارنة بالعام السابق، ولكن من المتوقع أن يتسارع في عام ٢٠٢٥ إلى ٣,٦٪، مدفوعا بانتعاش الطلب الخارجي والاستثمار العام. ويشير خبراء البنك بان التضخم بقي ضعيفاً وتحت السيطرة وبلغ نسبة ٠,٣٪ في فبراير ٢٠٢٤. إلا أن خبراء البنك يحذرون من ارتفاع نسبة البطالة التي وصلت إلى ١٣٪ في نهاية عام ٢٠٢٣، ومن ارتفاع استيراد الطاقة والزراعة الموسمية، مما يعرض الاقتصاد للمخاطر بحسب تقلبات الطقس.

في مصر، حيث تم تعويض انخفاض الإيرادات من حركة المرور عبر قناة السويس من خلال الالتزامات الأخيرة من الشركاء الدوليين، بما في ذلك برنامج صندوق النقد الدولي الموسع، من المتوقع بحسب ما أشار إليه خبراء البنك بأن يسجل الاقتصاد أقوى أداء في المنطقة بنسبة نمو قد تصل إلى ٣,٩٪ خلال السنة التقويمية ٢٠٢٤ و٤,٤٪ خلال السنة التقويمية ٢٠٢٥.

بالنسبة لتونس، قام البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية بمراجعة تقديراته للنمو، حيث يتوقع خبراء البك أن يتحسن الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٩٪ في عام ٢٠٢٤ وينتعش بنسبة ٢٪ في عام ٢٠٢٥. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٣ التي كانت نتائجها متواضعة، وتميزت بانخفاض مبيعات الفوسفات الذي تم تعويضه جزئيًا فقط بارتفاع النشاط في قطاعات السياحة والخدمات المالية والصناعة. وفي هذا السياق، ارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى ١٦,٤٪، وبلغ معدل التضخم ٧,٥٪. لكن بفضل جهود الإصلاح والاستمرار في محاولة ضبط أوضاع المالية العامة، من المتوقع أن يستمر النمو، ضمن ظروف لا تخلو من المخاطر وترتبط بشكل أساسي بامكانات المناورة المحدودة للميزانية، وبارتفاع عبء الديون الخارجية، وضعف الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية.

وأخيراً بالنسبة للبنان، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٢٪ في عام ٢٠٢٤، متأثراً بالمخاطر الجيوسياسية والتأخير في تنفيذ الإصلاحات. ويؤكد البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية أن النمو يمكن أن يتسارع ليصل إلى ٣٪ في عام ٢٠٢٥ إذا هدأت التوترات الإقليمية، وتم وضع برنامج صندوق النقد الدولي حيز التنفيذ والتقدم في تحقيق الإصلاحات.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

تخليص المعاملات الجمركية الخاصة بالمواد الغذائية المصدرة إلى المملكة العربية السعودية

يوفر السوق السعودي للمنتجات والمواد الغذائية فرصًا كثيرة واعدة للمصدرين الأجانب بفضل أولاً عدد المستهلكين الذي يتعدى الـ ٣٥ مليونًا، وثانياً القوة الشرائية العالية التي تميز المستهلك السعودي (٥٩٠٠٠ دولار للفرد)، بالإضافة إلى التوجه الجديد للسكان الذين غالبيتهم من الشباب نحو الأنظمة الغذائية الصحية ووعيهم بضرورة معرفة مصدر ونوعية الأطعمة التي يستهلكونها، لذلك ينمو هذا السوق بسرعة عالية ويسعى للانفتاح على مجموعة واسعة من المنتجات، بما في ذلك المنتجات الزراعية الطازجة مثل اللحوم والأسماك ومنتجات الألبان والفواكه والخضروات والمنتجات الطازجة على كافة أنواعها.

ويقدر حجم سوق الفواكه والخضروات في المملكة العربية السعودية اليوم بنحو ٣,٦٨ مليار دولار أمريكي؛ ومن المتوقع أن يصل حجمه إلى ٤,٥٩ مليار بحلول عام ٢٠٢٩، مع معدل نمو بنسبة ٤,٥ بالمئة سنوياً خلال هذه الفترة، وكذلك بالنسبة لسوق اللحوم الذي يقدر حجم أعماله بـ ٦,٣٨ مليار دولار ومن المتوقع أن يصل إلى ٧,٠١ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٩، بمعدل نمو سنوي بنسبة ١,٩٢بالمئة. أما بالنسبة لسوق منتجات الألبان فيقدر حجمه بنحو ٥,٨٤ مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى ٧,٠٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٩، بنمو سنوي قدره ٣,٨٧ بالمئة خلال الفترة.

وإدراكًا للإمكانات الكبيرة للسوق السعودي، تعمل مؤسسات وسلاسل التوزيع على تطوير وتنظيم مؤسساتها وطرق عملها واعتماد استراتيجيات تتيح للسكان الوصول إلى منتجات عالية الجودة بالسعر الأمثل.

وفي هذا السياق الملائم للمصدرين الفرنسيين لدخول السوق السعودي، نظمت غرفة التجارة العربية الفرنسية بالتعاون مع مجموعة تبصير، يوم الخميس ٢٣ مايو، ندوة عبر الإنترنت حول شروط وأحكام تخليص المعاملات الجمركية للمنتجات الغذائية المصدرة إلى المملكة العربية السعودية، ودعت الدكتورة مرام عبد الحليم المسؤولة عن رخص التسويق للمنتجات، والسيدة رتيبة بن أحمد مسؤولة التسويق في مجموعة تبصير، والدكتور شادي رفعت مدير مجموعة تبصير في أوروبا، ليعرضوا خصائص ومقومات السوق السعودي للمنتجات الغذائية، والشروط الإدارية في المملكة للحصول على شهادة المطابقة لتسويق المنتجات الغذائية وللاجابة على أسئلة المشاركين.

في افتتاح اللقاء تحدثت السيدة رتيبة بن أحمد وطرحت على الفور ثلاثة أرقام رئيسية توضح مدى التطورات الجارية في المملكة العربية السعودية، وأشارت أن الهدف التي وضعته المملكة ضمن خطة التنمية رؤية ٢٠٣٠ لاستقبال ١٠٠ مليون سائح عام ٢٠٣٠ تم تحقيقه بالفعل في عام ٢٠٢٢، واصبح الهدف للوصول إلى ١٥٠ مليون سائح. والرقم الثاني يتعلق بالقوة الشرائية المرتفعة للسعوديين التي تبلغ ٥٩ ألف دولار للفرد (٤٤,٤٠٨,٤٢ في فرنسا، ٥١,٣٨٣,٥٠ في ألمانيا، ٤٦,٣٧١,٤٥ في بريطانيا). وأخيراً، أشارت السيدة رتيبة بن أحمد أنه من المتوقع أن يبلغ عدد سكان المدينة الجديدة التي لا زالت قيد الإنشاء، نيوم، حوالي ١,٥ مليون نسمة. وقالت إن كل هذه الأرقام تشجع شركات التوزيع، وخاصة الفرنسية، على الاستثمار في تطوير حصصها السوقية وقالت بان ـ كارفور ـ سيضاعف عدد فروعه بحلول عام ٢٠٢٥، و ـ أوشان ـ يبحث عن شركاء سعوديين، و ـ مونوبري ـ يعمل على تعزيز موقعه. بعد هذه النظرة الموجزة عن ديناميكية السوق السعودي، عرضت السيدة رتيبة بن أحمد الركيزتين الأساسيتين لكل مصدر فرنسي يرغب في المشاركة في هذه الديناميكية وقالت عليه البحث عن مستورد سعودي أولاً وعن مؤسسة معتمدة في المملكة تهتم بكافة البيانات المطلوبة لإجراءات التصديق للحصول على رخصة التسويق للمنتجات، وأشارت أن تبصير المتواجدة في فرنسا تعمل أيضا في عدة دول على القارات الخمس وتعمل بشكل خاص في السعودية والهند وتركيا وقطر والبحرين والكويت وغيرها من الدول.

وتناولت الدكتورة مرام عبد الحليم المعايير السعودية، وأشارت إلى أن الهيئة العامة للغذاء والدواء، التي تمنح الترخيص لتسويق المنتجات، وضعت عدة أحكام حسب كل منتج ومصدره. وبالنسبة للمنتجات الفرنسية أشارت الدكتورة مرام عبد الحليم بأنها تخضع لشروط خاصة، وقالت انه بالنسبة لمنتجات الدواجن واللحوم والعسل والأسماك وبدائل حليب الأم فقد وضعت الهيئة العامة للغذاء والدواء ـ القائمة البيضاء ـ ولا بد لأي مصدر يرغب في تسويق منتجاته في المملكة العربية السعودية من تسجيل شركته ومنتجاته في هذه القائمة. وتابعت، ثم على المصدر تزويد الشركة المعتمدة لاستكمال الإجراءات بكافة المستندات اللازمة، وعلى وجه الخصوص السجل التجاري، وفواتير التوريد، وشهادة الشحن، واسم المنتج، وقائمة المكونات، وفي بعض الحالات مثل منتجات اللحوم أو الحبوب، تقديم شهادة الحلال للمنتج وشهادة الصحة النباتية. بعد ذلك تقوم الشركة المعتمدة بمراقبة المستندات والتأكد من اكتمال الملف، ويتم إرسال عينة من المنتج إلى أحد المختبرات المعتمدة لإجراء التحاليل والتحقق من استيفاء المنتج للمعايير الصحية ومتطلبات ISO 17025.. وأخيراً يتم تقديم جميع هذه المستندات إلى الإدارة المعنية للحصول على شهادة CoC التي تسمح بتخليص المعاملات الجمركية لتسويق المنتج في السوق السعودي.

بعد هذا العرض المفصل أجاب المتحدثون على كافة الأسئلة التي طرحها المشاركون بهذه الندوة وقاموا بتوضيح بعض النقاط وإعطاء أمثلة ملموسة. ومن بين الأسئلة العديدة التي عرضها المشاركون كان اهمها التي تتعلق بمعرفة تاريخ وضع هذه الإجراءات، وحجم النفقات المتوقعة، والمنتجات التي تشملها القائمة البيضاء وشهادات الحلال وشهادة الصحة النباتية، أو معرفة ما إذا كان نفس المنتج المصدر في دولة خليجية أخرى يخضع لجميع الخطوات ضمن هذه الإجراءات. بشرى سارة لجميع المصدرين، تواكب مؤسسة تبصير الشركات والمصدرين إلى السوق السعودي وتساهم في دعمهم ومساعدتهم ومتابعة كافة الإجراءات حتى الحصول على شهادة CoC.

للاتصال بالسيدة رتيبة بن أحمد ـ جوال: +٣٣ ٧ ٥٨ ٤٤ ٩١ ٥٨
Email: ratiba@tabseergroup.com

" رؤية الخليج ٢٠٢٤ "

من أجل تعزيز التعاون بين فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي

تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية الفرنسية السيد إيمانويل ماكرون، وتحت إشراف وزارة الاقتصاد والمالية والسيادة الصناعية والرقمية، ووزارة أوروبا والشؤون الخارجية، وبالتعاون مع عدد كبير من المؤسسات والمنظمات الرسمية والخاصة، نظمت مؤسسة بيزنس فرانس يومي ٤ و٥ يونيو الماضي النسخة السنوية الثانية من ملتقى رؤية الخليج.

هذه المنصة للتبادل حول استراتيجيات التنمية وفرص الاستثمار في فرنسا وبلدان المنطقة سمحت بتقديم لمحة عامة عن بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية في دول المنطقة، ولاسيما قطاعات البنية التحتية للمستقبل مع ممرات النقل الجديدة، والسياحة في زمن تلعب فيه التكنولوجيا الرقمية دوراً طليعياً، والصحة عبر السباق التي تشهده دول المنطقة للتميز في تقديم الرعاية الصحية، وطاقات المستقبل بعد مؤتمر الأطراف الـ COP28 والذكاء الاصطناعي وتطوراته وأحدث مبتكراته.

وشارك في هذا اللقاء الاقتصادي الكبير عدد وافر من الوزراء أبرزهم الدكتورة جليلة بنت السيد جواد حسن وزيرة الصحة في مملكة البحرين، والسيد سليم العوفي وزير الطاقة والمعادن في سلطنة عمان، وسفراء الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في فرنسا، وعدد من ممثلي الهيئات الرسمية، من بينهم السيد جان إيف لودريان، رئيس وكالة التنمية والترويج لمنطقة العلا، في المملكة العربية السعودية، والسيد كريستوف كاستانير، رئيس مجلس هيئة الإشراف على ميناء مرسيليا - فوس، والسيد جيرار ميستراليه، المبعوث الخاص للرئيس الفرنسي لدى منظمة إيماك (الممر اللوجستي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا)، والأميرة نورة فيصل آل سعود، مستشارة الرئيس التنفيذي لشركة عبد الله العثيم للاستثمار.

وبمناسبة هذا اللقاء تم التوقيع على اتفاقيتي تعاون. الأولى بين هيئة الموانئ السعودية زموانيس وميناء مرسيليا - فوس لتعزيز روابطهما البحرية. والثانية بين الهيئة البحرينية لدعم وتنمية الصادرات وتدويل البحرين وغرفة التجارة والصناعة الفرنسية في البحرين لترويج الصادرات البحرينية وتسهيل العلاقات التجارية بين فرنسا ومملكة البحرين.

النسخة الثانية من رؤية الخليج جمعت ما يقارب ١٢٠٠ مشارك، وسمحت بتنظيم عشر طاولات مستديرة وورش عمل كما ساهمت في توفير أكثر من ٢٠٠٠ لقاء مباشر بين أرباب العمل الفرنسيين ونظرائهم في دول الخليج.

افتتح السيد برونو لومير، وزير الاقتصاد والمالية والسيادة الصناعية والرقمية، في رسالة مسجلة، أعمال هذا اللقاء، مسلطا الضوء على إمكانات وفرص التعاون بين فرنسا ودول الخليج، التي يرغب وزير الاقتصاد والمالية بتعزيزها على وجه الخصوص في ثلاث مجالات : التنويع الاقتصادي، والاستثمارات، ومكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري. وفي حديثه عن التعاون في مجال التنويع الاقتصادي، أشار السيد برونو لومير أن دول الخليج بدأت بتنويع اقتصادها لتخفيف ارتباطه بعائدات النفط وأخذت تبني قطاعات المستقبل ذات القيمة المضافة العالية. وأشار أن فرنسا مستعدة لتقاسم خبراتها، لاسيما في قطاعات البنية التحتية والسياحة والصحة وحتى الذكاء الاصطناعي الذي يمثل مجالاً استثنائيا للتعاون بين فرنسا ودول الخليج. وفيما يتعلق بالاستثمارات، أشار السيد برونو لومير إلى مكانة فرنسا الطليعية في أوروبا في جذب الاستثمارات الأجنبية وذكّر بأن النسخة الأخيرة من ـ منتدى اختر فرنسا ـ جمعت قيمة ١٥ مليار يورو من الاستثمارات. وأضاف: نرحب باستثماراتكم، وستكون بلا شك مربحة . وأخيرا، وفيما يتعلق بمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، أشار وزير الاقتصاد والمالية أن الصناعة الخضراء في فرنسا تتطور وستحول الاقتصاد الفرنسي إلى أول اقتصاد خال من الكربون بحلول عام ٢٠٤٠، وقال بان هذه النقلة النوعية في الاقتصاد تتماشى مع توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ COP28 الذي انعقد مؤخراً في دبي، وقال: نحن إلى جانبكم في تحقيق أهداف وتوصيات مؤتمر COP21

السيد لوران سان مارتن، المدير العام لمؤسسة بيزنس فرانس، أشار في مداخلته أنه في مواجهة التوترات التي تشهدها دول الشرق الأدنى والأوسط، وفي عالم يواجه العديد من الازمات اختارت بيزنس فرانس وشركاؤها الخليجيون بناء الجسور والتعاون للاستفادة من الخبرات وفرص الاستثمار المتبادلة. وذكّر بالعلاقات المتينة القائمة على الاحترام المتبادل بين فرنسا ودول المنطقة، وأشار إلى الفرص المتاحة أمام الشركات الفرنسية في إطار الرؤى التي تتبناها مختلف دول المنطقة لتطوير اقتصادياتها، وختم حديثة قائلاً: آمل أن نتمكن، فرديا وجماعيا، من تلبية طموحات شركائنا الخليجيين على الرغم من المنافسة الشرسة في هذه الأسواق.

السيد جان إيف لودريان، رئيس الوكالة الفرنسية لتنمية العلا، أشار إلى التحولات العميقة التي تشهدها المملكة العربية السعودية من خلال خطة التنمية - رؤية ٢٠٣٠ - التي تطرح تغييرات مجتمعية واجتماعية واقتصادية وبرامج طموحة لتنويع الاقتصاد وفتح البلاد على العالم. وأشار أن ٧٠٪ من السعوديين يرحبون بهذه الرؤية. وأعرب عن أمله بان تدعم فرنسا هذا الانفتاح. وفي معرض حديثه عن برنامج تنمية وتطوير موقع العلا، أشار السيد لودريان بأن الشركات الفرنسية وجدت مكانها في هذا المشروع وتشترك بدعمه وتطويره. وفي ختام كلمته أشار السيد جان إيف لودريان أن هذه المنطقة من العالم لها دورها في تعزيز السلام والاستقرار، ودعا إلى تعزيز التعاون بين فرنسا مع كافة دول المنطقة.

بعد الجلسة الافتتاحية بدأت الطاولات المستديرة وورش العمل وجمعت العديد من السياسيين وصناع القرار واللاعبين الاقتصاديين لمناقشة التحولات والخطوات والمشاريع الكبرى التي تم تنفيذها وعرضوا صورة للطموحات المستقبلية التي تسعى لتوفير فرص عيش افضل وطرق إنتاج متطورة وفهم للمستقبل في دول المنطقة.

حفل توقيع لاتفاقية التعاون بين ميناء مرسيليا ـ فوس وهيئة الموانئ السعودية، بحضور السيد كاستانير وزير الداخلية الأسبق، وسعادة السيد الرويلي سفير المملكة العربية السعودية والسيد لوران سان مارتن رئيس بيزنس فرانس

الطاولة المستديرة الأولى ألقت نظرة على تطور دول المنطقة من خلال الرؤى والمشاريع المختلفة التي تبنت وتسعى لتنفيذها في مجالات الطاقة والبنية التحتية والصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية مع التركيز على البرامج في المملكة العربية السعودية ورؤية ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تحويل الصحراء إلى واحات، وبناء أكبر وحدات لإنتاج الهيدروجين الأخضر، ومضاعفة الطاقات الإنتاجية والصناعية... ومع كل عرض وتقديم لكل مشروع كانت الدعوة صريحة والطلب مباشر لمشاركة فرنسية واسعة لدعم ومواكبة التحولات الجارية من خلال مشاركة المؤسسات الفرنسية في تحقيق هذه المشاريع. وخلال هذه الجلسة تم الإفصاح عن التزام بعض دول المنطقة بالاستثمار في حوالي ٢٠ مشروعا ضمن خطة ـ فرنسا ٢٠٣٠ـ لدعم الصناعة الفرنسية.

وتلا هذه الجلسة حفل توقيع لاتفاقية تعاون بين ميناء مرسيليا ـ فوس وهيئة الموانئ السعودية، بحضور السيد كاستانير وزير الداخلية الأسبق، وسعادة السيد الرويلي سفير المملكة العربية السعودية لدى فرنسا، ثم بدأت اول طاولة مستديرة اعمالها حول البنية التحتية المستقبلية للنقل والممرات البحرية ضمت السيد جيرار ميستراليت، المبعوث الخاص للرئيس الفرنسي لهيئة IMEC، والسيد تشارلز إيمانويل دي بيوريجارد، من بنك قطر الوطني، والسيد زحل صبيح، من شركة ألستوم، والسيد عبد الله المنيف، من شركة موانئ، والسيد باتريس بيرغامني، من شركة النقل البحري CMA-CMG وفي افتتاح هذه الجلسة، أكد السيد كاستانير على الدور الهام الذي يلعبه ميناء مرسيليا في هذا الممر الجديد الذي سيربط أوروبا بآسيا، وأشار أن هذه الاتفاقية وتعزز دوره، وقال: يجب أن نتعلم من بعضنا البعض، علينا أن نتعاون وألا نتنافس. من جانبه أشار الأستاذ عبدالله المنيف أن التعاون بين ـ موانئ ـ وميناء مرسيليا يهدف إلى تحويل السعودية إلى منصة لوجستية، وقال إن هذه الاتفاقية جزء من خطة التنمية السعودية «رؤية ٢٠٣٠».

ورشة العمل الأولى هذه تبعها طاولتان مستديرتان، تمحورت الأولى حول موضوع طاقات المستقبل والتطورات التي حققتها منذ انعقاد مؤتمر الـ COP28 والحلول التي تقترحها التقنيات الجديدة لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري منذ مؤتمر الـ COP21.

المتحدث الأول في هذه الجلسة، السيد فرانك بريشاو، من مؤسسة إينوا ـ نيوم شدد على التحديات التي يتعين مواجهتها لتطوير مصادر جديدة للطاقة لتشغيل مدينة المستقبل نيوم. بينما عرض السيد جوليان بوجيه أنشطة شركة توتال اينيرجي في المنطقة وقدم السيد إيف رانو الحلول التي تقترحها شركة سويز لإزالة الكربون من الطاقة، وأخيراً تحدث الدكتور سعود آل ثاني من إدارة الطاقة المستدامة في قطر، وشدد على ضرورة وجود خطة شاملة تحدد كميات الطاقة التي نحتاجها تتكيف مع الوضع الجديد . بينما أشار السيد أحمد الغامدي، الرئيس التنفيذي لشركة AIGC، في مداخلته إلى المساعدات التي تقدمها دول المنطقة الى الشركات والمؤسسات التي تعمل في هذا المجال.

موضوع الطاولة المستديرة الثانية تمحور حول التحديات في مجال الصحة وسعي دول المنطقة لتقديم أفضل الوسائل والتقنيات في مجال الرعاية. وفي كلمة رئيسية افتتحت وزيرة الصحة البحرينية، السيدة جليلة سّيد جواد، النقاش وسلطت الضوء على النمو الديموغرافي في دول المنطقة الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الطلب على الرعاية والى ضرورة التعاون لتلبية هذا الطلب، وقالت: نحن بحاجة إلى التعاون لكي نقدم أعلى مستوى من الجودة في الرعاية. وفي مداخلته في نقاشات هذه الجلسة أشار السيد متولي من مؤسسة حمد في قطر أن الأمور تتغير بسرعة في المنطقة، وقال : منذ وقت قريب، كانت دول المنطقة تشتري المنتجات والمعدات التي تحتاجها، لكنها أصبحت اليوم تصنعها محليا، وأضاف بان السوق الخليجي ناضج ويسعى إلى اتفاقات تعاون. ألسيد كريستيان كابان، الرئيس التنفيذي لشركة سبيماكو، تحدث بدوره عن سوق الرعاية الصحية في هذه البلدان وأشار بانه سوق ديناميكي ومنظم بشكل جيد وتطوره واضح. بينما أكد السيد كليمنت باكاو، الرئيس التنفيذي لشركة باكوميد، بأن الشركات الفرنسية هي موضع ترحيب في هذا السوق، شريطة أن تقدم أفضل ما توصلت إليه التقنيات الجيدة، وان تخلق فرص عمل وتنقل التكنولوجيا. وأخيرا، دعا السيد جان بيير بوفي، من الرعاية الصحية الفرنسية، الشركات الفرنسية إلى تجاوز أسواقها المحلية وحثها على تبادل خبراتها للحصول على حصص اكبر في أسواق الخليج.

وبدأت فترة بعد الظهر من اليوم الأول لهذا اللقاء بطاولة مستديرة حول الذكاء

الاصطناعي سمحت بتقييم التقدم الذي أحرزته هذه التكنولوجيا التي تعدنا بتغييرات جذرية، شرط أن نبقى حريصين على عدم اعتبارها كغاية في حد ذاتها وإنما كأداة لإنجاز المزيد من التقدم والتطور. افتتحت السيدة كارولين

توقيع اتفاقية التعاون بين الهيئة البحرينية لدعم وتنمية الصادرات وتدويل البحرين وغرفة التجارة والصناعة الفرنسية في البحرين لترويج الصادرات البحرينية وتسهيل العلاقات التجارية بين فرنسا ومملكة البحرين.

كوميت فرينيو، من **OVH Cloud**، اعمال هذه الورشة وأشارت بان مجموعتها اختارت بناء قاعدة بيانات خاصة بها في أوروبا وقريباً قاعدة بيانات أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي بدلاً من الاعتماد على التكنولوجيا الأمريكية أو الصينية. من جانبه عرض الدكتور رمزي بن واجرم من جامعة بن زايد عمل مؤسسته وأكد أن هناك فرصاً للتعاون في هذا المجال مع الجامعات والمعاهد في فرنسا. وأخيراً، أشار السيد أوليفييه أولييه، الرئيس التنفيذي لشركة **Inclusive Brain**، أن هذه التكنولوجيا الجديدة يمكن تسخيرها والاستفادة منها من خلال تكييف الآلة مع الإنسان بحيث تتفاعل مثله. وقال: لقد سمحنا للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعويض عما فقدوه .

واستمرت المغامرة العلمية بعرض قدمه السيد تييري رايير حول تكنولوجيا اونيفرسيه أنليزز، وهي تكنولوجيا تضع علم الأحياء والهندسة والرياضيات في خدمة البحث في مجال العلوم التاريخية للحضارات والفنون القديمة. وقال إن رؤية الخليج التي تهدف إلى إثراء التبادل الثقافي، يمكنها استخدام هذه التقنيات الجديدة لفهم وتقدير الأعمال الفنية بشكل اوفر، الأمر الذي يعزز حتما الروابط الثقافية والاقتصادية.

ورشة العمل الأخيرة تم تنظيمها حول موضوع السلع الاستهلاكية والفرص المتاحة للشركات الفرنسية في أسواق الخليج سمحت بتسليط الضوء على إمكانات هذه الأسواق المتنامية، لاسيما بفضل القوة الشرائية القوية للمستهلك الخليجي.افتتحت السيدة أمل أمين، من مجموعة أمين في قطر، هذه الورشة وأكدت في مداخلتها على السمعة الطيبة للعلامات التجارية الفرنسية الموجودة في هذه الأسواق منذ فترة طويلة. في حين أشار السيد جيفروي بونيتيل من مجموعة شلهوب أن سوق المنتجات الفاخرة في هذه المنطقة يمثل ١٠٪ من السوق العالمية وقال بان لكل سوق خصائصها التي تختلف من دولة إلى أخرى. وتحدث أخيراً السيد بوسكيت شافان، من مكتب أبو ظبي للاستثمار في الإمارات العربية المتحدة، وأشار بأن سوق أبو ظبي يشكل منصة للأسواق المجاورة الأخرى.

اليوم الثاني لهذا اللقاء بدأ اعماله بمداخلتين، الاولى لوزير الطاقة والمعادن العماني، السيد سالم بن ناصر العوفي، الذي أشار بأنه ليس لدينا سوى كوكب واحد، لذلك علينا حمايته من خلال تبادل المعرفة و التقنيات المتوفرة . وقال: تأخذ عمان مسألة الاحتباس الحراري على محمل الجد وتعمل على تقليل استهلاكها للطاقة، كما تسعى لإيجاد مصادر جديدة للطاقة الخالية من الكربون.

المداخلة الثانية كانت للأستاذ مشعل بن عميرة الرئيس التنفيذي لشركة العثيم للاستثمار عرض خلالها أهداف خطة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية رؤية ٢٠٣٠ وأكد أن هذه الخطة تتوجه أيضاً إلى كل من يريد التعاون والعمل مع المملكة العربية السعودية.

وتلت هذه المداخلات ثلاث ورش عمل، الأولى حول موضوع كيفية الاستقرار والاستثمار في دول المنطقة. افتتحها السيد فهد الجويدي من بنك أبوظبي بكلمة أشار فيها إلى الضوابط الجديدة التي تبنتها دول المنطقة لتسهيل تمركز الشركات الأجنبية والجهود التي تبذلها لجذب المستثمرين الاجانب، وأكد أن هناك رغبة حقيقية في الترويج لفرنسا كوجهة مفضلة للاستثمار. من جانبه أشار السيد جان كريستوف دوراند من غرفة التجارة والصناعة الفرنسية في البحرين أن دول المنطقة تتكيف مع المتغيرات العالمية وأشار إلى ملائمة الأنظمة المالية في هذه الدول للمعايير الدولية وخاصة في البحرين. بينما ركز السيد خليفة الياقوت، من شركة الياقوت والفوزان في دولة الكويت، في مداخلته على رؤية الكويت ٢٠٣٥ والمشاريع التي تبنتها لإعداد البلاد لمرحلة ما بعد النفط. وأشار أن الكويت تعمل على تكييف أنظمتها لجذب المستثمرين، وعلى وجه الخصوص المستثمرين الأوروبيين. السيد جوستاف لوران من شركة تيكيهاو كابيتال الشرق الأوسط المتمركزة في دولة الإمارات العربية المتحدة سلط الضوء على تخصص كل صندوق استثماري وتوجهاته في الاستثمار، مشيراً إلى أن مجموعته اختارت الاستقرار في الخليج لتكون قريبة من المستثمرين. وأخيراً، أشارت السيدة جنان كبارة المستشارة القانونية في حماية الملكية الفكرية في الإمارات العربية المتحدة الى إطار حماية المستثمرين والملكية الفكرية، وذكرت بعمل لجنة الحماية في المملكة العربية السعودية، التي تم إنشاؤها منذ ست سنوات.

الطاولتان المستديرتان الأخيرتان تم تنظيمهما حول موضوع تنظيم التظاهرات الرياضة، والترويج للسياحة من خلال التقنيات الرقمية. الطاولة المستديرة الأولى ركزت على مقومات وإمكانات سوق الرياضة في المنطقة وضرورة التكيف مع كل حدث عند تنظيمه وتكييفه مع المكان ومع ما يمكن أن يوفره من قوة إعلامية للدولة التي تستقبله.

الطاولة المستديرة الثانية ناقشة تعزيز صورة الدول من خلال ما توفره التكنولوجيا الرقمية وقواعد البيانات التي يساهم الذكاء الاصطناعي في بنائها وتحديدها وفرزها للاستجابة إلى متطلبات كل مستهلك. ومن بين الأمثلة التي قدمها المتحدثون في هذا المجال كان أبرزها الترويج لمدينة نيوم والعروض السياحية.

وكانت الكلمة الأخيرة للسيد أكسل بارو، مدير **Business France** للمنطقة، الذي دعا المشاركين إلى مواصلة الحوار الذي فتحته النسخة الجديدة لرؤية الخليج.

المبادلات التجارية بين فرنسا ودول الخليج

حجم المبادلات التجارية بين فرنسا ودول الخليج في تزايد مستمر منذ سنوات، لكن حركة تطورها يتبع منحنى مسنناً، وفقاً للازمات والتوترات الإقليمية، أو التقلبات والهزات التي يتعرض لهما النمو العالمي للاقتصاد ومسار التجارة الدولية. فبعد عام ٢٠١٩ الذي شهد زيادة في حجم المبادلات التجارية بين فرنسا ودول المنطقة بنسبة ٥ بالمئة تقريبًا وصل إلى ٢٠,٧ مليار يورو، أظهرت هذه التجارة انخفاضًا حادًا بنسبة -٤١ بالمئة في عام ٢٠٢٠ وبلغت ١٢,٢ مليار يورو بفعل انتشار جائحة الكوفيد-١٩ وتأثيرها على النمو العالمي والتجارة الدولية... وشهد عام ٢٠٢١ انتعاشًا واضحًا مع زيادة حجم المبادلات التجارية بنسبة +١٩بالمئة وحقق ١٤,٥ مليار يورو. واستمر هذا التحسن في عام ٢٠٢٢ مع ارتفاع حجم التجارة بنسبة +٧٢ بالمئة ليصل إلى ٢٥,٧ مليار يورو، لكنه عاد مجدداً إلى التراجع عام ٢٠٢٣، وانخفضت نسبة المبادلات -١٠بالمئة وحققت ٢٣,١١ مليار يورو. فماذا يخبئ لنا هذا العام ؟ وكيف سيكون الاتجاه على ضوء أحدث الأرقام التي نشرتها الجمارك الفرنسية في الربع الأول من العام الجاري؟

في الربع الأول من العام الجاري، وبحسب أرقام الجمارك الفرنسية، ارتفع حجم التجارة بين فرنسا و**السعودية**، أغنى دولة في المنطقة، بنسبة ١٣,٤٣٪ وبلغ ٢,١٩ مليار يورو مقابل ١,٩٣ مليار في الربع الأول من السنة الماضية. وتحسنت الواردات الفرنسية من المملكة بنسبة ٦,٩٪ إلى ١,٣٥ مليار يورو مقارنة بـ ١,٢٦ مليار لنفس الفترة من عام ٢٠٢٣. وتجدر الملاحظة إلى الانخفاض الكبير في المشتريات الفرنسية من النفط الخام السعودي بنحو ٥٠٪ والمواد البلاستيكية بأشكالها الأولية (-٢٧,٦٪)، والأنابيب والمقاطع البلاستيكية (-٢٢,٩٪)، ومواد التغليف البلاستيكية (-٣٥,٩٪). وبالنسبة للصادرات الفرنسية إلى السعودية فقد ارتفعت بنسبة ٢٥,٧٪ إلى ٨٣٧,٩٩٨ مليون يورو مقابل ٦٦٦,٥٤٨ مليون يورو في الربع الأول من ٢٠٢٣. وارتفعت صادرات الطائرات والمركبات الفضائية (+٢٩,٧٪)، والمنتجات الصيدلانية (+٢٣,١٪) ولحوم الدواجن (+٣١,٤٪)، بينما انخفضت صادرات السيارات (-٥١,٢٪).

ومع **الإمارات العربية المتحدة**، ارتفع حجم التبادل التجاري بنسبة ١٩,٦٪ إلى ٢,١ مليار يورو مقارنة بـ ١,٨ مليار في الربع الأول من ٢٠٢٣. وتحسنت الواردات الفرنسية من الإمارات بنسبة ١٩,١٪ إلى ٦٦٥,٣٣٦ مليون يورو في الربع الأول من ٢٠٢٤ مقارنة بواردات بقيمة ٥٥٨,٤٧٧ مليون يورو خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٣. وارتفعت الواردات الفرنسية من النفط المكرر بنسبة +٣,٨٪، والألمنيوم (+٣٧٪)، والعطور ومستحضرات العناية (+٢١٥٪)، والمجوهرات (+٧٠٪)، ومعدات الاتصال (+١٣٦,٢٪). من جانبها، حققت الصادرات ارتفاعاً بنسبة +١٩,٩٪ إلى ١,٤٩ مليار يورو مقارنة بـ ١,٢٤ مليار في الربع الأول من عام ٢٠٢٣. وارتفعت المبيعات الفرنسية من العطور ومستحضرات التجميل (+٢١,٧٪)، والمستحضرات الصيدلانية (+٤٣,٤٪)، والسيارات (+٦١,٢٪) ومنتجات الحديد الصلب (+٥٦٠٪).

مع **سلطنة عمان** ارتفع حجم المبادلات التجارية بنسبة ٢٦٣٪ ليصل إلى ٢٣٣,٧١٤ مليون يورو مقارنة بـ ٦٤,٢٩٠ مليون يورو في الربع الأول من عام ٢٠٢٣. وسجلت الواردات الفرنسية من السلطنة ارتفاعا بنسبة +٤٧٢٪ إلى ٩١,٠١٢ مليونا مقابل ١٥,٨٩٠ مليونا، كما ارتفعت الصادرات الفرنسية بنسبة ١٩٢٪ وحققت ١٤٢,٧٠٢ مليونا مقابل ٤٨,٤٠٠ مليونا في الربع الأول من عام ٢٠٢٣. وفيما يتعلق بالصادرات الفرنسية إلى السلطنة، تجدر الإشارة إلى ارتفاع مبيعات الطائرات والمواد الكيميائية والسيارات والبطاقات الإلكترونية المجمعة. أما بالنسبة للواردات الفرنسية من السلطنة، نلاحظ الزيادة القوية في منتجات تكرير النفط.

مع **البحرين**، تراجعت المبادلات التجارية في الربع الأول من العام الجاري بنسبة -٤١,٤٪ إلى ١١٦,٤٩٦ مليون يورو مقابل ١٩٨,٨١٩ مليون في الفترة ذاتها من ٢٠٢٣. وانخفضت الواردات الفرنسية من المملكة بنسبة -٣٧,٥٧٪ ووصلت إلى قيمة ٧٢,٠٤١ مليون يورو مقابل ١١٥,٣٩٨ مليون يورو، كما انخفضت الصادرات الفرنسية إلى السلطنة بنسبة -٤٦,٧١٪ حتى وصلت إلى ٤٤,٤٥٥ مليون يورو مقابل ٨٣,٤٢١ مليوناً في الربع الأول من ٢٠٢٣. على صعيد الصادرات الفرنسية الى السلطنة نلاحظ تراجع مبيعات الطائرات والمركبات الفضائية والمعدات الكهربائية والسيارات وارتفاع مبيعات المستحضرات الصيدلانية والعطور ومستلزمات العناية وأدوات وأجهزة القياس. ومن جهة الواردات، انخفضت المشتريات الفرنسية من السلطنة من منتجات تكرير النفط (بحوالي ٥٠٪)، وكذلك مشتريات الألمنيوم والألياف الزجاجية، بينما ارتفعت مشتريات المنتجات المصنعة والألعاب والأغطية والأنابيب البلاستيكية.

ومع **الكويت**، تراجعت المبادلات التجارية بنسبة -٥١,١٪ لتصل إلى ٢٧٧,٤٤٨ مليون يورو مقارنة بقيمة ٥٦٧,٣٧١ مليون يورو في الربع الأول من عام ٢٠٢٣. وانخفضت الواردات الفرنسية من الكويت بنسبة -٦٥,٣٪ إلى ١٥٥,٠١٦ مليون يورو مقارنة بـ ٤٤٧,٧٩٢ مليون يورو خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٣، فيما سجلت الصادرات الفرنسية الى الكويت ارتفاعا بنسبة ٢,٣٩٪ إلى ١٢٢,٤٣٢ مليونا مقابل ١١٩,٥٧٩ مليونا خلال نفس الفترة من ٢٠٢٣. وتشير ارقام الصادرات الفرنسية الى الكويت الى الارتفاع الكبير في مبيعات الطائرات (+٣٣٠٪)، والعطور ومستحضرات العناية (+٦١,٧٪)، والمنتجات الصيدلانية (+٦,٦٪)، والمشروبات والمياه المعدنية (+٢١,٨٪). وفيما يتعلق بالواردات الفرنسية من الكويت، فقد انخفضت مشتريات منتجات التكرير (-٦٥,٥٪)، والمواد البلاستيكية (-٢١,٦٪)، والنفايات غير الخطرة (-٦٨,٧٪).

وانخفض حجم المبادلات التجارية مع **دولة قطر** بنسبة - ٥١,٢١٪ إلى ٢٣٦,٥٠١ مليون يورو مقابل ٤٨٤,٧٥٠ مليون يورو في الربع الأول من عام ٢٠٢٣. وانخفضت الواردات الفرنسية من قطر بنسبة -١٨,٨٤٪ إلى ٥٣,٢٦٣ مليون يورو مقابل ٣٣٦,٧٣٢ مليون يورو في الربع الأول من عام ٢٠٢٣. بينما ارتفعت الصادرات الفرنسية إلى الإمارة بنسبة +٢٣,٧٩٪ وحققت ١٨٣,٢٣٨ وفيما يتعلق بالصادرات الفرنسية الى دولة قطر، تجدر الاشارة الى الزيادة القوية في مبيعات الطائرات (+٥٨,٩٪) والسيارات (+١١١,٧٪) والعطور ومستحضرات العناية (+٦,٤٪) والنبيذ والعنب (+١٥٠,٥٤٪). وعلى صعيد الواردات الفرنسية من دولة قطر، انخفضت مشتريات الغاز الطبيعي بنسبة -٨٠٪، ومنتجات التكرير بنسبة -٩٨,٨٪، والمنتجات الكيماوية العضوية بنسبة -٨٣,٤٪.

وفي الحصيلة، ارتفع حجم المبادلات التجارية بين فرنسا ودول المنطقة بنسبة ٣,٢٤٪ وسجل ٥,٢ مليار يورو مقابل ٥,٠٥ مليار يورو خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٣، مع تحسن واضح في الصادرات الفرنسية إلى دول المنطقة (+٢٢,٢٠٪)، وانخفاض الواردات بنسبة (-١٢,٧٧٪). الربع الأول يبشر بالخير لبداية سنة جيدة من المبادلات ؟ نعدكم بالمتابعة...

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

المملكة العربية السعودية

أعلنت شركة سافران والشركة الوطنية للأنظمة الميكانيكية (NCMS) عن توقيع اتفاقية تعاون في مجال تصنيع وصيانة أنظمة الاستشعار المحمولة. يندرج هذا الاتفاق في إطار تطوير الشراكة الإستراتيجية في مجال الإلكترونيات لتعزيز المهارات الصناعية الوطنية في مختلف المجالات، خاصة المتطورة منها.

أعلن مدير الصندوق السيادي PIF (الصندوق السعودي للاستثمارات العامة) عن رفع قيمة محفظة الأصول التي يديرها إلى ٣٠٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، بدلا من ٢٠٠٠ مليار دولار التي كان يهدف بتحقيقها. ٨٠٪ من المخزون الاستثماري لصندوق الاستثمارات العامة يتكون من استثمارات محلية، أي حوالي ٨٠٠ مليار دولار. تجدر الإشارة أن حجم الأصول الخاضعة لإدارة صندوق الاستثمارات العامة بلغت ٩٢٥ مليار دولار في مارس ٢٠٢٤ بعد التحويل الإضافي لـ ٨٪ من شركة النفط العملاقة أرامكو.

أعادت المملكة العربية السعودية إطلاق دراسة الجدوى للمرحلة الأولى من مترو مدينة مكة، وهو مشروع تقدر تكلفته بـ ٨ مليارات دولار. وللتذكير، بدأت شركة الهندسة الفرنسية - سيسترا - الدراسات الأولية للمشروع في عام ٢٠١٠ وقامت بتنفيذ التصميم الأولي للخطين B وC لمترو مكة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥. وتعد مشاريع تطوير البنية التحتية لمدينة مكة جزءا من أولويات رؤية ٢٠٣٠ لتمكين البلاد من استقبال المزيد من الحجاج وجعل السفر أكثر مرونة.

يظهر مؤشر مديري المشتريات (PMI) لبنك الرياض رقماً قوياً عند ٥٧ للشهر الثاني على التوالي، مما يشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بأكثر من ٥,٤٪ في عام ٢٠٢٤. علاوة على ذلك، يستمر النشاط التجاري في النمو، لاسيما في قطاعات البيع في الجملة والتجزئة التي شهدت أقوى نمو في الإنتاج.

الإمارات العربية المتحدة

تجاوز عدد سكان مدينة أبو ظبي الـ ٣,٨ مليون نسمة، بزيادة قدرها ٨٣٪ منذ عام ٢٠١١. وبحسب الإحصاء الجديد ٦٧٪ من السكان هم من الذكور. يأتي هذا الإحصاء بعد التعداد الذي تم في الشارقة في مايو ٢٠٢٣ وأفاد بان عدد سكان الإمارة يبلغ ١,٨ مليون نسمة، وإحصاء آخر في دبي الذي أشار أن عدد السكان يبلغ ٣,٥ مليون نسمة في أبريل ٢٠٢٢.

أعلن الاتحاد الأوروبي عن فتح تحقيق لانتهاك المنافسة من الممكن أن يؤدي إلى منع استحواذ شركة الاتصالات التشيكية PPF من قبل شركة e& الإماراتية. الشركة الإماراتية متهمة بالاستفادة من الدعم الأجنبي المحظور.

منحت أدنوك عقودا بقيمة ٥,٥ مليار دولار لبناء - مشروع الرويس - الذي يهدف إلى مضاعفة إنتاج الغاز الطبيعي المسال. تم منح عقود الهندسة والمشتريات والبناء إلى الشركة المشتركة التي تديرها المجموعة الفرنسية تكنيب اينيرجي مع شركة JGC اليابانية والمجموعة الإماراتية NMDC

وقعت شركة - إيرباص - ومشغل الأقمار الصناعية - ياه سات - عقدًا لتصنيع قمرين صناعيين ثابتين بالنسبة للأرض بقيمة ١,١ مليار دولار بهدف استبدال الأقمار القديمة. تقنية القمرين الصناعيين Y4A وY5A مستلهمتان من منصة Eurostar Neo، ومن المقرر إطلاقهما في عامي ٢٠٢٧ و٢٠٢٨ لخدمة لا تقل عن ١٧ عامًا.

من المتوقع أن ينمو قطاع التأمين في الإمارات بنسبة ٦٪ في عام ٢٠٢٤ ليصل إلى ١٢,٤ مليار دولار. ومن المفترض أن يمثل التأمين الشخصي والعقاري والتأمين للمركبات أكثر من ٨٥٪ من هذا السوق، مدفوعًا بالنمو الاقتصادي القوي (٣,١٪ وفقًا لأحدث تقرير للبنك الدولي)، وبالتغطية المعززة حيث ألزمت الإصلاحات الجديدة منذ يناير ٢٠٢٤، جميع المقيمين في أبو ظبي ودبي بالحصول على تأمين صحي ساري المفعول، كما أدى تعديل البنك المركزي لقواعد منح أقساط التأمين على السيارات إلى إعادة إطلاق هذا القطاع.

وصلت قيمة الأصول التي يديرها صندوق الثروة السيادية الاستراتيجي - مبادلة - إلى ٣٠٢ مليار دولار، ويخطط الصندوق لمضاعفة حجم محفظته في غضون ١٠ سنوات. معدل عائدات استثمارات الصندوق بلغت ١٠,٣٪ في عام ٢٠٢٣، مقارنة بالعام السابق (٨,٥٪). مبادلة هو ثاني أكبر صندوق ثروة سيادية في أبو ظبي بعد صندوق أبو ظبي للاستثمار أديا.

سلطنة عمان

سجلت سلطنة عمان فائضا في الميزانية قدره ٤٢١ مليون دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ وفقا لوزارة المالية، مقارنة بفائض قدره ١,٢ مليار دولار في نفس الفترة من عام ٢٠٢٣. يرجع انخفاض الفائض جزئيا إلى انخفاض الإيرادات (-١٢,١٪)، خاصة من النفط والغاز، والى انخفاض الإنتاج (-٤,٦٪).

أخبار اقتصادية متنوعة – أخبار اقتصادية متنوعة

فرنسا الشريك الأوروبي الأول للجزائر

وفقا لأحدث استطلاع لمؤسسة الاحصاءات للشركات الأجنبية التابعة الذي يطرح أسئلة على المجموعات الأوروبية حول مؤسساتها في الخارج، تحتل فرنسا المركز الأول بين الشركاء الأوروبيين مع ٢٠١ شركة تابعة فرنسية موجودة على الأراضي الجزائرية. وتأتي إيطاليا في المركز الثاني بعدد ٣٠ شركة تابعة، تليها إسبانيا بـ ٢٥ شركة تابعة، ثم تأتي ألمانيا والبرتغال بـ ١٥ شركة تابعة لكل منهما.

في غضون عشرة سنوات، زاد الحضور الفرنسي بنسبة ٣٠٪، من ١٥٦ إلى ٢٠١ شركة تابعة، وشهدت إيطاليا انخفاضًا في حضورها من ٦٩ شركة تابعة إلى ٣٠، بينما شهدت إسبانيا ارتفاعاً في حضورها من ١١ إلى ٢٥ شركة تابعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢١. وتحتل الشركات الفرنسية المركز الأول بين الدول الأوروبية من حيث توظيف القوى العاملة، مع ٢٣٦٥٧ موظفا في عام ٢٠٢١، تليها إيطاليا مع ١٢٤٠١ موظفا وألمانيا وإسبانيا مع ٢١٨١ و ٢١٠٦ موظف على التوالي. وقد انخفضت القوى العاملة في المجموعات الأوروبية جميعها خلال ١٠ سنوات، باستثناء إسبانيا. فانخفضت القوى العاملة في المجموعات الفرنسية بنسبة ١٠٪ وانتقلت من ٢٦,٧٠٨ موظف عام ٢٠١١ إلى ٢٣,٦٥٧ عام ٢٠٢١. وشهدت إيطاليا انخفاضًا في القوى العاملة في مجموعاتها بنسبة ٣٪ إلى وتراجع عدد الموظفين الى ١٢,٤٠١، وكذلك بالنسبة للقوى العاملة في المجموعات الألمانية بنسبة ٢٧٪ إلى ٢,١٨١ موظف بينما تفردت إسبانيا حيث كانت الدولة الأوروبية الوحيدة التي شهدت زيادة في أعداد الموظفين في مجموعاتها.

وأخيرًا، تحتل فرنسا أيضًا المرتبة الأولى بين الدول الأوروبية من حيث حجم مبيعات الشركات التابعة بإجمالي تراكمي قدره ٢,٤ مليار يورو، تليها إيطاليا (١,٧ مليار يورو) وإسبانيا (١,١ مليار يورو) وألمانيا (٤٠٠ مليون يورو). قيمة مبيعات المجموعات الفرنسية تدهورت من ٤,٣ مليار يورو إلى ٢,٤ مليار يورو، بانخفاض قدره ٤٥٪. كما شهدت المجموعات الإيطالية أيضًا انخفاضًا في حجم مبيعاتها بنسبة ٣٨٪ خلال السنوات العشر، بينما حققت المجموعات الإسبانية زيادة في حجم مبيعاتها بنسبة ٣٤١٪، من ٢٤٥ مليون يورو إلى ١,١ مليار يورو. وأخيرًا، شهدت أيضًا الشركات الألمانية والسويدية زيادة في حجم مبيعاتهما (+١٣٪) ولكنها بقيت عند مستوى منخفض (٤٠٠ مليون و١٢٠ مليونًا على التوالي).

على المدى الطويل يشير الإحصاء إلى انخفاض في إجمالي مبيعات المجموعات الأوروبية (انخفاض بنسبة ٢٥٪ إلى حوالي ٥,٨ مليار يورو)، يعود سببه إلى انخفاض الواردات الجزائرية واستكمال المشاريع الكبيرة بالإضافة إلى أزمة فيروس كورونا.

تحويلات المهاجرين في عام ٢٠٢٤

من المتوقع أن تنمو تحويلات المهاجرين إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، التي بلغت ٦٥٦ مليار يورو في عام ٢٠٢٣، بمعدل أسرع قدره ٢,٣، وفقًا لأحدث تقرير للبنك الدولي عن الهجرة والتنمية في عام ٢٠٢٤، حتى لو كان هذا التقدم سيكون متفاوتا بحسب دول المنطقة. وانخفضت التحويلات المالية العام الماضي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ١٥٪ وبلغت ٥٥ مليار دولار، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض التدفقات إلى مصر والى تباطؤ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي. ويشير التقرير بانه من المتوقع أن تزداد التدفقات إلى المنطقة بنسبة ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٤، علماً بان التفاوت بين أسعار الصرف الرسمية والموازية أدى إلى توجيه التحويلات نحو القنوات غير الرسمية.

ويشير التقرير الى انتعاش التدفقات الرسمية إلى مصر بعد توحيد أسعار الصرف في مارس ٢٠٢٤.

وأخيرا، بلغ متوسط تكلفة إرسال ٢٠٠ دولار إلى المنطقة نسبة٦,٣٪، مقابل ٦,٧٪ قبل عام. ولا يزال إرسال الأموال مكلفًا للغاية. ففي الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، بلغ متوسط التكلفة العالمية لإرسال ٢٠٠ دولار ٦,٤٪، بارتفاع طفيف حيث كان يمثل ٦,٢٪ في العام السابق لكنه أعلى بكثير من الهدف لتكلفة لا تتعدى ٣٪ بحسب أهداف التنمية المستدامة. وجائت تكلفة التحويلات الرقمية أقل وتساوي ٥٪، مقارنة بنحو ٧٪ للطرق التقليدية، مما يسلط الضوء على فوائد التقدم التكنولوجي في تخفيف العبء المالي على المهاجرين.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية – 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

One country, many regions, the same commitment: shaping a sustainable environment, now

As a world leader in essential environmental services,
we supply high-quality water, suited to every type of use,
and ensure the protection of this common good.
We recover wastewater and waste to convert them into new resources.
SUEZ reaffirms this commitment each and every day, including during the health crisis.

SUEZ

© Getty Images